

محمد العريان يحذر من خطأ جديد يقترفه الاحتياطي الفيدرالي



قال الخبير الاقتصادي محمد العريان كبير المستشارين الاقتصاديين في «أليانز» إن تقرير الوظائف الأخير في الولايات المتحدة أكد المخاطر التي تهدد بقيام الاحتياطي الفيدرالي بخطأ جديد في السياسة النقدية. وأضاف العريان، خلال مقابلة مع محطة «إم إس إن بي سي»، أن تقرير الوظائف عن شهر نوفمبر قدم رؤية حول الاختلالات الكامنة في سوق العمل، والتي يحتاج المستثمرون إلى مراقبتها. وأظهر تقرير الوظائف الأخير إضافة الاقتصاد الأمريكي 263 ألف وظيفة في نوفمبر، ما يتجاوز التوقعات البالغة 200 ألف، لكن أشار أيضاً إلى هبوط المشاركة في القوى العاملة بنسبة 0.1% عند 62.1%، ما يعني أن نسبة الأمريكيين الراغبين والقادرين على العمل لا تزال أقل من مستويات ما قبل الوباء البالغة 63.4%. وأوضح العريان أن هناك سحب في الأفق، أولها يتمثل في معدل المشاركة في القوى العاملة، حيث أن عدد الأشخاص المشاركين في القوى العاملة منخفض ويتراجع، ما يعني أن لدينا المزيد من المشكلات في الإمدادات. وحذر العريان من ارتفاع متوسط الأجور بنسبة 0.6% في نوفمبر على أساس شهري، بما يهدد قيام الاحتياطي الفيدرالي بخطأ آخر في السياسة في إطار معركته ضد التضخم، في حال استمرت الأجور والأسعار في الزيادة. من جهته، ذكر جيم كرامر المحلل المخضرم في «سي إن بي سي» 4 أسباب لعدم تمكن الاحتياطي الفيدرالي من

التوقف عن تشديد الاقتصاد حتى الآن، أولها أنه لا يوجد عدد كافٍ من الناس يعيدون الدخول إلى القوى العاملة، وهذا يجعل الأمر أكثر صعوبة بالنسبة لمجلس الاحتياطي الفيدرالي للقضاء على تضخم الأجور. وأشار إلى أن هناك عدم تطابق بين فرص العمل والباحثين عن عمل، في حين أن هناك حاجة للعديد من المهندسين لتنفيذ الإجراءات الواردة في مشروع قانون البنية التحتية للحزبين وقانون الحد من التضخم، ولقد تم الاستغناء عن المهندسين، بحسب قوله.

ولفت إلى أن هناك الكثير من الأشخاص الذين يعملون في إدارة علاقات العملاء وتحليل البيانات والإعلان، وتعني وفرة هؤلاء العمال أن صناعة برمجيات المؤسسة «منتفخة» ومن المرجح أن يأتي المزيد من عمليات التسريح، كما تم إنشاء عدد كبير جداً من الشركات الجديدة في العامين الماضيين، موضحاً إن هذا أدى إلى ارتفاع الأجور، وسيستغرق تدمير كل رأس المال وقتاً بينما يكافحون من أجل البقاء في العمل.

وأضاف: «هذا السوق رهينة للاحتياطي الفيدرالي، ولن يتوقف الاحتياطي الفيدرالي عن التشديد حتى يرى المزيد من الأدلة على ألم اقتصادي حقيقي. لسوء الحظ لم نصل إلى هناك بعد».

وارتفعت المؤشرات الرئيسية بشكل عام الأسبوع الماضي بعد أن أشار رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول إلى أن البنك المركزي قد يخفف من وتيرة زياداته في ديسمبر، على الرغم من أن تقرير العمل القوي يوم الجمعة عطل صعود الأسهم.

وتراجعت الأسهم الاثنين وسط مخاوف المستثمرين من أن صناع السياسة قد يوجهون الاقتصاد إلى الركود.

وعزا كريمر تقلب السوق إلى مدى صعوبة التنبؤ بكيفية استمرار البنك المركزي في معركته ضد التضخم.

وقال: «إن التلاعب بالخطوة التالية للاحتياطي الفيدرالي هي فن أكثر من كونها علماً»، مضيفاً: «عليك أن تعرف متى سيبدأ الناس في العودة إلى القوى العاملة ومتى ستسمح الشركات الخاسرة لعمالها بالرحيل أو ببساطة أفلس».

وكالات